

التنمية بين البرامج الدولية والخطط الوطنية: حالة الجزائر على ضوء تجارب مقارنة

Development between International Programs and National Plans: The Case of Algeria in the light at Comparative Experiences

ليندة بورايو(*) ، حميدوش علي(**)

Abstract.

This research aims to clarify one of the problems that have been focused of many discussions at the national and the international level, namely the problem of development. The debate has focused on what development policies is appropriate growth in developing countries, including Algeria. The study concluded that the economic policies imposed on developing countries did not result in the promised economic growth and that development requires profound and structural changes in the countries concerned

Keywords: Development, growth, governance, Corruption.

ملخص: يهدف هذا البحث إلى توضيح واحدة من الإشكاليات التي كانت محور العديد من النقاشات على المستوى الوطني والدولي ألا وهي "إشكالية التنمية"، فكما هو معروف فمنذ بداية ثمانينات القرن الماضي اندلع جدل واسع بشأن السياسات التنموية الملائمة. تركز هذا الجدل على السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة لتحفيز عملية النمو ثم توسع ليشمل ما يمكن تسميته بالسياسات الاجتماعية. ومما أثار الجدل في بداية الأمر هو فرض حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية على الدول النامية بما فيها الجزائر وفرض تطبيقها كشرط للحصول على المساعدات المالية. خلصت الدراسة أن السياسات المفروضة لم يترتب عليها النمو الاقتصادي الموعود وأن تحقيق التنمية يشترط تغييرات هيكلية عميقة وكبيرة.

الكلمات المفتاحية: التنمية، النمو، الحوكمة. الفساد.

(*) - أستاذة محاضرة (أ) كلية العلوم السياسية - جامعة الجزائر 03. lindabourrayou@gmail.com.

(**) - أستاذ التعليم العالي كلية العلوم الاقتصادية - جامعة المدية، البريد الإلكتروني .hamidoucheali@yahoo.fr.

مقدمة:

منذ منتصف عقد الأربعينات من القرن الماضي وبالتحديد منذ مؤتمر بريتون وودز تاريخ إنشاء الهيئتان الماليتان الدوليتان (البنك- صندوق النقد) أو أذرع الدول الرأسمالية للتدخل في الشؤون الاقتصادية والمالية في الدول المتعثرة والنامية على وجه الخصوص،

وجعلها تحت هيمنة الدول الرأسمالية، وإلى غاية بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وبعث هيئة أممية جديدة تعنى بشؤون التنمية في الدول الفقيرة والنامية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- UNDP). عرف العالم خلال هذه المرحلة الكثير من الطروحات والنظريات الفكرية الاقتصادية المتباينة ، والتي لم تحقق النجاح للكثير للدول النامية ، وعرف العالم أيضا الكثير من الصراعات والدولية ، أهمها الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، والتي انتهت باهتبار هذا الأخير وزواله ، وفي ذات الوقت لحقت بالعالم الكثير من الأزمات الاقتصادية ، والتي هي متلازمة بالنظام الرأسمالي كما عرفها ماركس قبل ذلك بعقود كثيرة ، لكن الضحايا في كل هذا السياق كانت الدول النامية التي مازالت تترنح في جهودها الأولى دون أن تحقق ذلك الحلم الموعود، وهو التنمية والتقدم الاقتصادي ، و في العقد الثاني من الألفية الجديدة يعيش العالم الثورة الصناعية الرابعة (الصناعة 4.0) ومازالت أغلب بلدان العالم الثالث تعيش على هامش التطور الحضاري للدول المتقدمة، اللهم إلا بعض الانجازات البسيطة التي لا تقارن بمثيلاتها الغربية .

الإشكالية: تدرس إشكالية هذه الدراسة الجهود التنموية بالدول النامية، ومدى الانجازات المحققة بها بعد كل الأعمال التي قامت بها، ومكانم الإخفاق، التي كبحت إرادة هذه الدول في تحقيق التقدم الاقتصادي بها، وهل تعود للعوامل الخارجية، أم الداخلية، أم الاثنين معا؟ أم أن الأمر يتعلق بعوامل أخرى يجب البحث فيها اكتشافها ودراستها وتحليلها.

وعليه فتساؤلات الدراسة تتمحور حول، أسباب الإخفاق في الجهود التنموية للدول النامية والعربية بما فيها الجزائر على وجه الخصوص، وماهية العوائق التي كانت سبب في ذلك؟ هل من الممكن أن تأخذ الدول النامية بتجارب الحوكمة لديها؟ ألا تعرقل بقايا الدولة

العميقة التحول نحو حكم عادل شفاف وديمقراطي؟ وهل المجتمع ينسجم مع هذه المنظومة بعد أن غيرت سنوات طوال من الفساد سلوكه وحياته برمتها؟

أهمية البحث: تبدو أهمية الدراسة في اكتشاف العوائق التي كانت سببا في عدم تحقيق التنمية بالكثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر، إذن سنحاول بحث الأسباب وتشخيص المشكلة لعل في ذلك بداية الحل.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مختلف التجارب التنموية الدولية الناجحة والفاشلة وكذا الدروس والعبر التي يمكن الاستفادة من هذه التجارب لتقويم التجارب والتطلعات المستقبلية دون أن نكرر نفس الأخطاء بعد كل هذا الضياع في الوقت والمال والجهد المجتمعي.

منهجية البحث: تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج (دراسة حالة) للاستشهاد بالتجربة الجزائرية في التنمية مع المقارنة بتجارب بلدان حديثة التصنيع خصوصا الآسيوية التي مثلت تقريبا نفس زمن الانطلاقة ولكن بشكل موجز ومختصر.

أولا: إشكالية التنمية: الإطار المفهومي والمعرفي والفكري.

1- مفهوم التنمية: منذ القدم شغل موضوع التنمية وطرق التقدم الاقتصادي وكسب الثروة بال مفكرين الاقتصاديين وأثرته الكثير من التيارات الفكرية الاقتصادية كان أبرزها مذهب سياسي-اقتصادي ساد في أوروبا فيما بين بداية القرن السادس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، عرف مذهب التجاريين أو الماركنتيلية، فالمذهب التجاري اختصر مفهوم الثروة في المعادن النفسية ورأى في التقدم الاقتصادي وجلب المزيد من الثروة من خلال فائض تجاري لصالح الدول ، لكن سرعان ما تحول هذا التيار إلى سباق الاستكشاف والاستعمار، وتزامنت مع تطبيقه عيوب كثيرة منها ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وكان قاصر في تحديد مفهوم التنمية والتقدم والثروة.

على أنقاض المذهب التجاري ظهر مذهب الفيزيوقراطية (Physiocrats)، أو المذهب الطبيعي مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر، اقتصادي جديد ينتقد الفكر الذي سبقه ويقدم البديل للثروة والنمو والتقدم والتنمية وبأن الأرض هي مصدر الثروة كلها.

ليندة بورايو/ علي حميدوش: التنمية بين البرامج الدولية والخطط الوطنية: حالة الجزائر: تجارب مقارنة

حيث اعتبر الزراعة أساس الثروة ومصدر الفائض الاقتصادي والنمو لكن أفكار هذا المذهب لم تصمد مع مرور الوقت وظهر قصوره الفكري، إذ تبين أن الزراعة أو النشاط الزراعي يرتبط في الكثير من الاوقات بمتغيرات لا يتحكم فيها البشر، وعلية قد لا تدر الأرض ما كان يتوقع منها في أوقات الأعاصير والجفاف والاضطرابات الجوية غير الملائمة بشكل عام، و ظهر بعد ذلك العجز الفكري لهذه النظرية في تقديم أطروحات مقبولة الثروة التنمية والتقدم.

لكن الأمر قد اختلف مع ظهور المدرسة الكلاسيكية ممثلة في مجموعة من المفكرين الاقتصاديين كان من بينهم آدم سميث الذي غير الكثير من المفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة قبله وقدم نموذج يتبنى فيه جميع الأنشطة الإنسانية كمصدر للثروة وهي بذلك تحقق المنفعة لصاحبها وللمجتمع وسماها آدم سميث (اليد الخفية) التي تحقق الانسجام بين المصالح الخاصة والعامة في ذات الوقت. لكن فكر آدم سميث صاغه في إطار النظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة، والدور الأساسي للفرد في النشاط الاقتصادي، والحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدول في الشأن الاقتصادي، المبني على فكرة (دعه يعمل دعه يمر).

بعد ذلك برزت الكثير من النظريات والتعريفات الاقتصادية منها ذات البعد الرأسمالي وأخرى قدمها الاشتراكيون بدءا من ماركس الذي عاش في كنف الرأسمالية الأولى ورأى قساوة المعاناة التي كان يلقاها العمال حينذاك ولذلك جاء فكره ساخطا على النظام الرأسمالي وكان يتوقع انهياره.

2-تعريف التنمية: تُعرف التنمية بأنها: "عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الإدارية والإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية¹.

¹-أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية القاهرة 2014، ص.14

3-السياق التاريخي لفكر التنمية: شهد الفكر العالمي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين حضورا مكثفا لمصطلحات متخصصة في التعبير عن كل أشكال التقدم الإنساني، مثل التطور والنمو والتقدم والحدثة والتحديث والتصنيع، وتعتبر هذه المصطلحات مجتمعة أو متفرقة عن طموحات المجتمعات البشرية في تحقيق المزيد من التحسن في الحياة الفردية والمجتمعية في مختلف الميادين، وقد احتلت مساحة من الحياة الفكرية الاقتصادية للكثير من البلدان والأمم إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي مرحلة التي شكلت بداية لمرحلة جديدة أصلت لأفكار وتوجهات جديدة، برزت مع العودة القوية لليبراليون الجدد وطروحاتهم، اتجاه بعث من جديد الأفكار الرأسمالية بصورتها الصرفة، وأيضا في ذات الوقت بروز الكثير من الأفكار الجديدة من قبيل التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية، والتنمية الإنسانية، والتنمية الشاملة والمستدامة، وغيرها من الأفكار.

إذن في فترة وجيزة أخذ مفهوم التنمية مساحة كبيرة من الاهتمام والتفكير والتحليل وترافق ذلك في صراع الحرب الباردة بين المعسكرين، وحالة الاستقطاب للدول النامية والمستقلة حديثا، وأيضا بروز هيئات دولية تعنى بهذا الميدان، وتقدم وتقرح الحلول في ذلك وهكذا أصبح شائعا في الخطابات السياسية والمعرفية بل انه بات ميدانا واسعا للبحث العلمي والتنقيب المعرفي في الكثير من القطاعات المعرفية، خصوصا في ميدان الاقتصاد التنموي، وأيضا في شتى القطاعات والحقول المعرفية والعلمية.

وعليه يعد مفهوم التنمية بأبعاده المختلفة واحدا من المفاهيم الكبرى التي عرفت الكثير من الطروحات المختلفة والمتباينة، ومن نافلة القول أن الكثير من التعريفات قد كرسَتْ نفسها لمقاربة مفهوم التنمية والبحث في دلالاته، ومثل هذه الجهود الكبيرة تدل على اختلاف في وجهات النظر والزوايا التي كان ينظر منها إلى موضوع التنمية، وكذا المأمول من هذه التنمية، والعوائد المتوقع الحصول عليها، والمستفيدين الأكثر منها.

4-أبعاد التنمية: تشمل التنمية جميع جوانب الحياة لأي مجتمع كان، وإلا كانت تنمية ناقصة غير مكتملة، وحتى تلم بجميع الجوانب المتعددة لأي بلد كان، يتوجب أن تأخذ في

ليندة بورايو/ علي حميدوش: التنمية بين البرامج الدولية والخطط الوطنية: حالة الجزائر: تجارب مقارنة

أبعادها كل الجوانب المجتمعية في تطورها وتحسينها، حتى تكون تنمية متكاملة وشاملة الأبعاد، وتحقق كل الغايات والمطالب داخل البلد الواحد ، وهي تراعي في ذلك الأبعاد التالية¹:

أولاً- التنمية الاقتصادية: عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفير رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

ثانياً- التنمية الاجتماعية: تلك الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل للنمو الطبيعي.

ثالثاً- التنمية السياسية: هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية، ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات؛ بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية.

رابعاً- التنمية الثقافية: هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأدواق بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنية المجتمع ووظائفه.

خامساً- التنمية البيئية (المستدامة): هي التي تلي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.

5-الطروحات الجديدة لفكر التنمية : مع إخفاق أفكار ونظريات التنمية على اختلافها في تحقيق الإنجازات المتوقعة منها في الكثير من التجارب التنموية للبلدان النامية أو تلك النتائج المشوهة للإنجازات المحققة في التنمية في بعض الدول ، برزت أفكار جديدة تدعو

¹ - مرجع سابق الذكر، ص 23، 24.

إلى إصلاح وتقديم بديل لفكر التنمية يأخذ بعين الاعتبار البعد الإنساني لها، إنها بالمختصر تنمية تقوم على الإنسان وتعود عوائدها عليه ، هذا الفكر تبنته هيئة أممية ممثلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مع بداية عقد التسعينات في نهج جديد سمي (التنمية البشرية):

1-5- برنامج الامم المتحدة الانمائي ونهج التنمية البشرية : التنمية حصيلة جهد فكري طويل ، نجد له جذورا في الفكر الإسلامي والخلدوني على الخصوص ، وفي الفكر الماركسي ومفكري اقتصاد التنمية الذي انتشر في الستينات وما بعد ، وعلى الأخص حركة المؤشرات الاجتماعية ومقاربة الحاجات الأساسية ونوعية الحياة وأعمال مؤسسات ، مثل معهد الأمم لبحوث التنمية الاجتماعية وجامعة الأمم المتحدة ، و من الكتابات المبكرة نسبيا حول التنمية البشرية وتوسيع طيف الخيار البشري يمكن أن نذكر (آرثر لويس) الذي يقيم النمو أوليا بسبب دوره كأداة في الارتقاء بالتنمية البشرية.¹

إذن نستطيع القول أن مفهوم التنمية البشرية قديم جديد في آن واحد فهو قديم نسبيا لان بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين قد أدركوا جوهره مثل (ريكاردو) وكذلك الأمر في الفكر الماركسي (كارل ماركس) عندما ذهب إلي أن قيمة أي سلعة تحدد بمقدار العمل البشري الذي بذل في سبيل إنتاجها ، وهكذا فالعمل الإنساني هو الذي يحدد القيمة ، ويصبح العنصران الأساسيان هما العمل والطبيعة ، بل أن قسما كبيرا من الطبيعة تزداد قيمته حسب ما يقوم به الإنسان من أجل الاستفادة منه.²

لكن مفهوم التنمية البشرية تطور عبر تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع حلول عام 1993 تم توسيع مفهوم المشاركة الشعبية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وتم تعريف التنمية البشرية على ضوء ذلك بأنها (تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس) وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء بالتعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخالق .

¹ - محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، منشورات المعهد العربي لتخطيط الكويت. 2002ص12

² - مصطفى كامل السيد، "مفهوم التنمية البشرية". مجلة رؤى جديدة العدد 04 ديسمبر 1998، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ص23.

ليندة بورايو/ علي حميدوش: التنمية بين البرامج الدولية والخطط الوطنية: حالة الجزائر: تجارب مقارنة

والتنمية من أجل الناس، معناها كفاءة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس إعطاء كل فرد فرصة التمكين والمشاركة، ومع بلورة هذا الأخير يتخذ طرفا المعادلة في مقولة (الإنسان صانع التنمية وهدفها) بعدها الحقيقي ، ذلك أن المشاركة الاقتصادية تعكس صنع التنمية والمشاركة الاجتماعية والسياسية تعكس هدف التنمية.¹

مع توسع وانتشار مفهوم التنمية البشرية برزت بالتوازي معه الكثير من المفاهيم التي تدعمه وتسانده منها التنمية البشرية المستدامة وكذا النمو الاقتصادي الكفيل باستدامة التنمية وغيرها من المفاهيم والمصطلحات منها.

أ- التنمية البشرية المستدامة: نشأت نظرية التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين مفهومين للتنمية، أولهما هو استراتيجية التنمية البشرية التي طرحت من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثانيهما منهج التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائون بيئيين اعتمده مؤتمر (قمة الأرض) المتعلق بالبيئة والتنمية "ريو دي جانيرو" بالبرازيل عام 1992²

ب- النمو الاقتصادي واستدامة التنمية البشرية: أظهرت دراسات كثيرة أن النمو الاقتصادي شرط ضروري للتنمية البشرية، وإن كان شرطا غير كاف لتحقيقها كما أوضحت أن عدالة التوزيع أو الإنصاف هي من متطلبات التنمية البشرية وليست حجر عثرة أمام النمو الاقتصادي، بل أنها كثيرا ما تعززه، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن التحسن في توزيع الدخل قد يصبح مهددا بالتوقف ومن ثمة قد يتعرقل مسار التنمية البشرية، أو يتعطل وذلك إذا لم يحافظ المجتمع على قوة الدفع الاقتصادي، وإذا يعزز قدرته على النمو الاقتصادي. فمن الممكن تحقيق تقدم قصير في مجال التنمية البشرية ،

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية عام 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993، ص3.

² - لجنة الإسكوا، التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي: حلقات الارتباط الاستراتيجية ودلالاتها - ورقة مناقشة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك 1998، ص 03.

ولكنه لن يكون تقدما مستداما بدون تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي ، وعلى العكس من ذلك لا يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مستداما بدون تنمية بشرية.¹

والخلاصة أن التنمية البشرية المستدامة هي، التنمية المتكاملة والشاملة والمتجددة ذاتيا، وهي تنمية تبدأ بالإنسان فهو الذي يصنعها ، وهو الذي يجب أن تعود عليه منافعها، إنها عملية توسيع لخيارات الناس وقدراتهم، من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي واستخدامه بأكبر درجة ممكنة من الإنصاف وذلك لتلبية حاجات الجيل الحالي دون تعرض فرص إشباع حاجات الأجيال المقبلة الأخرى للخطر، ودون تعريض الأساس الطبيعي الذي تقوم عليه حياة البشر على كوكبنا للتآكل أو الدمار، ودون إثقال كاهل الأجيال المستقبل بأعباء ديون لم يكن لهم يد في التورط فيها.

ثانيا: الجهود التنموية بالدول النامية بين النجاح والإخفاق. حالة الجزائر.

1- جهود الدول النامية في تحقيق التنمية: منذ فجر استقلال أغلب الدول النامية حاولت جاهدة بحث وبعث سبل التنمية والتطور بها، لم يكن الأمر باليسير أو من السهولة بمكان للوصول إلى التوليفة المثلى التي تحقق ذلك الهدف، عايشت الكثير من دول العالم الثالث حالة الاستقطاب بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ، وخاضت الكثير من التجارب التنموية وبالنهاية عانت أغلب الدول من النتائج غير المتوقعة لجهود التنمية بها و التي لم تحقق إلا القليل من النتائج ، على اختلاف الأنظمة لم يكن السبب في الإخفاق يعود للبرامج الخارجية أو القطبية الثنائية للنظامين الاقتصاديين المهيمنين حينذاك لوحدهم فقط بقدر ما كانت للأسباب داخلية الدور الأكبر في ذلك .

2- النماذج التنموية بالدول النامية: حتى ستينات القرن العشرين تقاسمت ثلاثة أنواع

كبرى من نماذج التنمية.¹

¹-- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية للعالم، نيويورك، 1996، ص 05.

ليندة بورايو/ علي حميدوش: التنمية بين البرامج الدولية والخطط الوطنية: حالة الجزائر: تجارب مقارنة

أ-أوصى الليبراليون منهم بتنمية تقوم على أولا النموذج الاستعماري مع الدول الاستعمارية الصناعية التابعة لها التي ستورد التجهيزات إلى المستعمرات الغنية بالمواد الخام. وتم تجاوز هذا النظام إلى حد بعيد في الوقت الحاضر فقد أثبت فشله مع كل انهيار في أسعار المواد الأولية.

ب-أنصار القطيعة مع النظام الامبريالي الذين غالبا ما عرفوا عن أنفسهم في الاتحاد السوفيتي فقد طبقوا على نطاق واسع الاستراتيجية التي تقوم على يتكفل البلد بنفسه بإنتاج كل ما يمكنه إنتاجه تقانيا وخفض علاقاته مع الخارج إلى أدنى حد و ما بين عقد الثلاثينات وعقد الستينات كان العديد من بلدان أمريكا اللاتينية من الأنصار المتحمسين لهذه الاستراتيجية غير أن أزمة الديون في عقد التسعينات أدانت هذه الاستراتيجية.

ج-أخير انتهجت بعض البلدان الآسيوية بالتدرج نموذج التصنيع من أجل التصدير الذي عرف منذ نهاية عقد التسعينات نجاحا عالميا، وتميز بوضوح عن النموذجين السابقين؛ بالنسبة للنموذج الليبرالي، وضعت الدول الآسيوية التصنيع بين أولويتها. أما بالنسبة لنموذج القطيعة فهي تدرج استراتيجية التصنيع هذه في اندماج متقدم جدا في الاقتصاد العالمي. ويمكن القول إن التصنيع من أجل التصدير هو نوع من توليفة أعلى من النموذجين الأولين.

ركزت دول حديثة التصنيع بصفة رئيسية وأساسية على سياسة التصنيع بحد ذاتها مسخرة لها جميع الموارد المالية والبشرية لبلوغ مستوى المعيشة والرخاء الاقتصادي. سميت الدول حديثة التصنيع (بدول الإنتاج) فهذه الدول بسبب فقرها والأوضاع الاقتصادية السائدة في بلادها من موارد طبيعية ومالية محدودة سعت منذ البداية إلى إقامة².

¹ - إيريك بوتيه، ميشيل فوكان، التطور الاقتصادي في آسيا الشرقية، تعريب: صباح ممدوح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق 2011، ص35-36.

² - محمد علي السقاف، أفاق تجربة التصنيع في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بتجارب دول

حديثة التصنيع الآسيوية، بنك القهامة السعودي، جدة 2002. ص.7

2-1- أسرار الانطلاقة الصناعية ونموها السريع في الدول الآسيوية : في تقرير صدر عن البنك الآسيوي للتنمية في أواخر 1989 أعلن أن معدل النمو الاقتصادي لدى العمالقة الأربعة من البلدان الآسيوية (كوريا الجنوبية-هونغ كونغ- تايوان-سنغافورة) يزيد بمقدار الضعفين عن المعدل العالمي للنمو هذا المعدل أستمّر للأعوام الموالية وقد كان يتراوح ما بين (9-11) في المائة¹ في تلك الفترة كانت الدول النامية والنفطية بالذات تعيش أزمة اقتصادية حادة تعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار النفط خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي المصدر الرئيس للدخل بها .

- إذ بالرغم من الاختلاف النسبي بين الدول الآسيوية الأربع فإن القواسم المشتركة لانطلاقتها الصناعية يمكن إيجازها عبر النقاط التالية:²
- 1- البدء في الإقامة الصناعات البديلة للواردات.
 - 2- سياسة تشجيع الصادرات.
 - 3- تدني مستوى الأجور وارتفاع الطاقة الإنتاجية.
 - 4- دور الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا المتقدمة وبراءات الاختراع.

3- دور وكالات الدعم الدولية في التنمية بالدول النامية: لقد كان للنكسات التي لاقتها جهود التنمية الاقتصادية في الثمانينات، هز الثقة بالاستراتيجيات التنموية الاقتصادية، وعرضت الدور التنموي للحكومة للانتقاد الشديد، وكان الأهم من ذلك والأكثر تأثيرا، هو السير بركاب النقديين والدعوة إلى العودة إلى الدولة الحارسة واستعادة التأكيد وبشدة على إيديولوجية القطاع الخاص. مما أثر حتما على المؤسسات المالية خاصة، منها صندوق النقد الدولي ومشروطيته المعروفة، التي هي نقدية شكلا ومحتوى ومضمونا، وهكذا تدعى البلدان النامية اليوم، لقبول نموذج تنمية وتصحيح هيكلي يتضاءل فيه دور الدول بشكل حاسم، والميل الآن هو نحو وضع اللوم كله على العملية التراكمية لهيمنة الدولة المفرطة على العملية التنموية.

¹ - نفس المرجع، ص 9

² - نفس المرجع، ص 10

ليندة بورايو/ علي حميدوش: التنمية بين البرامج الدولية والخطط الوطنية: حالة الجزائر: تجارب مقارنة

لقد كان الإطار النظري لعملية الإصلاحات الاقتصادية، خاصة تلك المرتكزة على أفكار الصندوق والبنك الدوليان، وكذا الدول الرأسمالية المروجة لها، تركز على النظرية نيوكلاسيكية، والقائمة على أولوية قضايا التوازن العام، في مواجهة قضايا استحداث النمو الاقتصادي على مستوى كل جهاز إنتاجي، والطلب الكلي الفعال، ومن هذا المنظور جاءت حزمة من الأفكار الاقتصادية، التي روج لها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، للدول النامية والتي أساسها جهاز الأسعار الحر، كمحرك للألية الاقتصادية، ونظرية كمية النقود التي تعطى الأولوية في تحقيق التوازن، وكبح التضخم لامتصاص السيولة، والتحكم في كمية النقود المتداولة، أي امتصاص فائض الطلب عن العرض، والتي قصد منها ضبط مستوى الطلب الكلي، ليتوافق مع مستوى العرض القائم، أي تحديد مستوى إشباع الحاجات الاجتماعية عند سقف معين، وهو ذلك الذي تسمح به قاعدة الموارد المتاحة داخليا وخارجيا في لحظة معينة.¹

4-برامج الإصلاح للهيئات المالية الدولية: بعد إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذا بعد إنشاء (الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة GATT) - عام 1947 والبروز القوي للشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تهيمن على الكثير من الاقتصاديات الدول النامية. وقد تبنت هذه المنظمات الدولية حزمة من الإصلاحات للدول المتعثرة أو المدينة، تتضمن جملة من الشروط تقوم على: ² "منهجية معالجة الأزمة بالثبوت النقدي المالي" من الفكر الاقتصادي الرأسمالي الأصل، الممثل بصفة خاصة في نظرية كمية النقود.

¹ - عماري عمار، "آثار الإصلاحات الاقتصادية على قطاع التربية الوطنية بالجزائر"، مجلة بحوث

اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مصر، العدد 25 -سنة 2001، ص 107.

² - يحي صالح محسن. "سياسات الإصلاح الاقتصادي في جمهورية اليمن". النتائج الاقتصادية والآثار الاجتماعية". مجلة بحوث اقتصادية- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. مصر العدد 24 -سنة 2001 ص 72.

وطبقا لهذه النظرية في صورتها الآلية، فإن مستوى الناتج القومي (مقوما بالأسعار الجارية) دالة في مستوى التداول النقدي، (كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها) وعلى ذلك، فإن ضبط الناتج بالزيادة أو النقصان، يبدأ من حجم التحكم في حجم السيولة، وبعبارة أخرى، فإن معدل النمو الاقتصادي، يتحدد بمعدل نمو المعروض النقدي. وانطلاقا من التفكير الاقتصادي الكلاسيكي النقدي، جرى في نفس الوقت تطوير التفكير في السياسات الاقتصادية، بواسطة مدرسة شيكاغو وخاصة (ميلتون فريدمان) صاحب النظرية النقدية، تشكيلة سياسات النقديين الجدد لمواجهة الأزمات في الغرب بصورة موازية ومتزامنة مع النموذج النقدي للصندوق، والذي وجه للعالم الثالث بصفة أساسية. ومع مطلع التسعينات، قام أحد أبرز خبراء البنك الدولي وهو (جون ويليامسون) ببلورة وصفة مشتركة، أطلق عليها تعبير، (إجماع واشنطن) من واقع خبرة أمريكا اللاتينية ولقد لخصها في عشر نقاط هي¹:

- 1- فرض الانضباط المالي، وهذا يعني أولوية خفض الإنفاق العام.
- 2- إعادة هيكلة الإنفاق العام.
- 3- الإصلاح الضريبي، (خفض المعدلات الحدية للضريبة)، وهو موجه لتشجيع رأس المال الخاص.
- 4- إطلاق حرية سعر الصرف - هذا ينصرف إلى رفع سعر الفائدة.
- 5- سعر صرف تنافسي، ويعني اتجاه قيمة العملة نحو الانخفاض.
- 6- إطلاق حرية التجارة.
- 7- إطلاق حرية الاستثمار الأجنبي.
- 8- نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.
- 9- إعادة تنظيم الصناعي (إزالة القيود على إقامة الشركات أو إنهاؤها).
- 10- ضمان حقوق التملك.

لكن تجدر الإشارة إلى حقيقتين أساسيتين²:

¹ - محمد عبد الشفيق عيسى، "من التكييف الهيكلي إلى الركود الاقتصادي"، - مجلة بحوث اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر العدد 24 - سنة 2001، ص 100.

² - نفس المرجع السابق. ص 101-103

ليندة بورايو/ علي حميدوش: التنمية بين البرامج الدولية والخطط الوطنية: حالة الجزائر: تجارب مقارنة

أولها: أن برامج التكيف لم تحقق نجاحا يذكر في الكثير من البلدان وخاصة منها تلك التي لا تملك بنية إنتاجية أو هياكل مؤسسية وفعالة.

ثانها: إن برامج التكيف حملت البلد التي طبقها تكلفة اقتصادية واجتماعية عالية لكن بعد عقد من الزمن.

راجع (جون ويليامسون) أفكاره وقام بتعديلها نقدا ذاتيا للافتراضات العشر التي تم ذكرها، ويقترح ضرورة إعادة الاعتبار لعدة أبعاد أساسية في مقدمتها:

- البعد المؤسسي، ويعني به إقامة هياكل البنية الأساسية لاقتصاد السوق، وبتعبيره هو: إن السياسات الجيدة يمكن أن تخرجها مؤسسات رديئة.
- البعد الثاني: هو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء.
- البعد الثالث: البعد البيئي.

5- منظور جديد للتنمية بالدول النامية: بعد الإخفاقات وخيبات الأمل وبعد العديد من الاجتماعات الدولية للقضايا والتنمية والبيئة والسكان، التي عقدتها المجموعة الدولية على امتداد عقد التسعينات من القرن الماضي، وبعد التشخيص الدقيق لحالية البنيوية لمنظومات الحكم بالدول النامية التي تغيب فيها الكثير من المعايير الموضوعية للحكم الراشد أو الصالح، وجب خوض نهج جديد يقوم بالأساس على الحكم الراشد بكل أركانه بالإضافة إلى الجهود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق التنمية الشاملة بالدول النامية.

6- نتائج جهود التنمية بالدول النامية: تحالفت الجهود الذاتية للدول النامية مع الكثير من الهيئات الدولية من أجل بعث التنمية، و الاستدامة، وحقوق الإنسان، المحافظة على البيئة، وغيرها من المتطلبات الدولية الضرورية، وعقدت لذلك الكثير من المؤتمرات الدولية، منها على سبيل المثال مؤتمر جومتين بتايلاند 1990 (حول التعليم للجميع)، وريو دي جانيرو 1992 والذي عرف باسم (قمة الأرض) المتعلق بالبيئة والتنمية وفيينا 1993 (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان)، والقاهرة 1994 (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية)، وكوبنهاغن 1995 (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية)، و"بيجين بالصين

1995 (للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة) ، وروما 1996 (مؤتمر القمة العالمي للأغذية)، وإسطنبول 1996 (مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية)، وكيوتو 1996 (لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي) بالإضافة إلى تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كلها أصلت لفكر جديد للتنمية ومثلت قفزة نوعية لمعرفة من أين وكيف سيكون بناء مستقبل جديد للبشرية يتميز بتنمية بشرية حقيقية والتي بدورها تتضمن الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتعميم نظريات الجندرة في سياسات محددة ... بحيث يمكن الحصول على نظام كامل لدمج جميع حقوق الإنسان لجميع البشر. لكننا نفتقد لسلح الإرادة السياسية.¹

7- آليات تقويم جهود التنمية بالدول النامية (الحكم الراشد والتنمية) : حسب منظور التنمية البشرية والذي قدمه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 فالحكم الراشد أو الصالح هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسيما أكثر الأفراد المجتمع فقرا و تهميشا، و تستخدم كلمة (فساد) للتعبير عن مجموعة كبيرة من السلوكيات غير الشريفة كالرشوة، والاختلاس وإساءة استغلال السلطة، والابتزاز والإثراء غير المشروع والاتاوات والمتاجرة بالنفوذ، إضافة إلى أفعال لجأ إليها للمساعدة في الشروع بهذه الأنشطة كغسيل الأموال ترتبط بأنشطة الفساد الرئيسية، بغسيل الأموال وإعاقة سير العدالة أو منعها.

وليس هناك تعريف شامل ومتفق عليها عالميا للفساد ، لكن ثم مقارنة بديلة عرفت الفساد بأنها أفعال ، أو جرائم تشكل ممارسات فاسدة وتشارك هذه الأفعال والجرائم بعنصرين عموما الأول هو أنها تنطوي على إساءة استخدام السلطة في القطاعين العام والخاص

¹ - المنتدى الدولي للديمقراطية والتعاون السياقي التاريخي، مرصد منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ، مقال على النت تاريخ التحميل

2020/01/27.....الرابط-<http://www.democraciaycooperacion.net/contenidos-sitio>;

web/354/fidc-355/358/

ليندة بورايو/ علي حميدوش: التنمية بين البرامج الدولية والخطط الوطنية: حالة الجزائر: تجارب مقارنة

وثانيا إن الأشخاص الذين يسيئون استخدام سلطاتهم يجنون من وراء ذلك منافع ليست من حقهم.¹

وفي الدول العربية ساهمت الكثير من مظاهر الفساد في حدوث الكثير من الثورات العربية مع بداية العقد الحالي ومع نهايته ومازالت البعض منها قائمة في العديد من الدول وولدت الشعور المجتمعي بضرورة مكافحة الفساد رغم أن صداه مازال لم يصل بعد إلى الكثير من المنفذين في السلطة والمنتفعين من هذا الفساد وبدا الالتزام بمحاربهته أمراً متعذراً على المدى القصير والمتوسط، وإن كان، بدرجات متفاوتة.

8- التجربة التنموية الجزائرية المراحل والخصائص وأسباب الإخفاق : منذ الاستقلال تقريبا انتهجت الجزائر ما يسمى سابقا (النهج الاشتراكي) الذي تبناه مؤتمر طرابلس وعبرت عنه المواثيق الوثيق الوطنية التي جاءت من بعده. ويمكن تقسم التجربة التنموية الجزائرية إلى أربعة مراحل رئيسية هي على النحو التالي:

■ **المرحلة الاولى تمتد من سنة 1965 الى نهاية عقد السبعينات:** خلال هذه الفترة اعتمدت الجزائر النهج الاشتراكي للتنمية وطبقت حينذاك مخططات التنمية الاقتصادية وهي المخطط الثلاثي الأول (67-69) والمخططان الرباعيان الأول والثاني على التوالي (70-73)(74-77) في هذه المرحلة خاضت الجزائر ثلاث ثورات متزامنة منا الثورة الثقافية والثورة الزراعية والثورة الصناعية واتجه الاقتصاد الوطني نحو التركيز على الصناعة والقطاعات المنتجة التي كانت تستحوذ 70% من الاستثمارات في حين كانت تستحوذ الصناعة 50%². وإن كانت النجاحات حينذاك مقبولة إلا أن الصناعات التي أخذت بها الجزائر كما يقول (الالان توفلر)؛ في الوقت الذي تقلص فيه التسارعية التصنيعية في الأمم الصناعية، يتم تصدير معظم الصناعات الثقيلة الى ما يسمى بالبلدان النامية، من الجزائر مروراً بالمكسيك وحتى تايلاند ، إذن معظم صناعات الموجة

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكافحة الفساد، أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، ص 14.

² - حوار مع وزير الصناعة في عهد الرئيس بومدين عبد السلام بلعيد اجرته جريدة الشعب بتاريخ 1989/10/1 ص 7.

الثانية المتخلفة تصدر من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة كما يتم التخلص من السيارات المستعملة الصدئة.¹

▪ **المرحلة الثانية وتشمل عقد الثمانينات:** مع مطلع الثمانينات طلع في حياة الجزائر معطيات جديدة أهمها تغيير جوهرى في قمة الهرم السياسي بالجزائر ولكن الجزائر سارت على درب انتهاج المخططات التنموية وعرفت هذه الفترة مخططين رئيسيين هما المخطط الخماسي الأول والثاني من (80-84) و(85-89) على التوالي كان المؤتمر الاستثنائي الذي عقد عام 1980 نقطة تحول في التفكير في صياغة نهج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يصون الانجازات السابقة ويقترح مجالات جديدة منها:²

1- اعادة التوازن الشامل للاقتصاد من خلال القيام بأعمال معمقة تشمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية.

2- جعل القطاعات كلها تضطلع بدور تضامني من أجل تحقيق تنمية متكاملة منسجمة

3- تلبية الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية في أحسن الظروف واستخدام الطاقات البشرية والمادية والمالية للبلاد في المقام الأول.

بعد إصلاحات عقد الثمانينات ومع الأزمة الاقتصادية وانهيار أسعار النفط لم يجن الاقتصاد الوطني نتائج ايجابية محسوسة وبات التغيير ضرورة حتمية خصوصا مع أحداث أكتوبر وما تلاها ومع التغيرات التي عرفها المحيط الدولي مع انهيار النظام الاشتراكي وثورات الدولية التي أعقبت انهياره.

▪ **المرحلة الثالثة وتمتد على طول عقد التسعينات :** إن كان يجوز استخدام مصطلح ملائم لهذه ساستيعير مصطلح مالك بن نبي لهذه المرحلة و تسميتها(بمرحلة التيه والضياع) لم تجن الجزائر خلالها إلا الخراب والدمار وقد تحالفت قوى الشر الظاهرة

¹ - الآن توفلر ، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط 1 طرابلس 1990 ، ص197.

² - سعيد أيت مسعودان، " الثورة الجزائرية تواصل جهودها في سبيل تحرير الإنسان والارتقاء به"، مجلة المجاهد، العدد 265، الجزائر نوفمبر 1984، ص24.

ليندة بورايو/ علي حميدوش: التنمية بين البرامج الدولية والخطط الوطنية: حالة الجزائر: تجارب مقارنة

والباطنة في تدمير قدرات الجزائر وكبلت إرادتها بالنهوض واستخدمت في ذات الكثير من المسميات مختلفة لم تكن إلا نتاج السياسات العرجاء التي أوصلت منظومة الحكم إلى الإفلاس ولم تكن تملك الشجاعة الكافية لإقرار بالفشل وعملت خلاف ذلك لكي تظهر للداخل والخارج أنها تحارب قوى الشر والتخريب في الوطن وفي خضم هذه المعركة فقدت الجزائر من قدراتها البشرية والمالية والمادية الكثيرة وافلست العديد من الشركات وسرحت الكثير من العمال وخربت الكثير من البنوك ولكنها انتجت رأسمالية جديدة جمعت ثروتها بين انقاض الخراب الذي عم الجزائر. وحين أخفقت الحكومات سياسيا واقتصاديا كان الملاذ لها في صندوق النقد في اتفاقية سميت (ستاند باي 1 و2).

إن التقييم الموضوعي لهذه المرحلة يقتضي دراسات علمية وموضوعية بعيدة عن السياسية والتي تختصر الموضوع في زاوية واحدة وعدو واحد ولا تلقى الضوء عن المنتفعين من هذه المأساة الوطنية.

■ المرحلة الرابعة وتشمل العقدين الأول والثاني من الالفية الجديدة: كما هو الحال في المرحلة السابقة استطيع أن اسمي هذه المرحلة (مرحلة الثروة والفساد عرفت هذه بالعودة إلى مخططات التنمية الاقتصادية كان أهمها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) والمخطط الخماسي (2015-2019). في هذه الفترة حققت الجزائر إيرادات ضخمة بعد ارتفاع اسعار حيث وصلت الى أكثر من 880 مليار دولار مقابل واردات في حدود 650 مليار دولار.^{1*} لم تعد تنظر الدولة للاستثمار الأجنبي كمحفز للنمو وبرزت شريحة منتفعة مرتبطة بالسلطة استفادت أقصى ما يمكن من الامتيازات وخربت الاقتصاد الوطني ولم تحقق شيئا من المأمول وبمجرد أن انخفضت أسعار النفط في 2014 عدنا الدول إلى نقطة البدئ والتريقعات التنموية غير المجدية.

* تم جمع هذه الإحصاءات من الجدول الرسمية والوطنية والدولية للميزان التجاري الجزائر للفترة

1999-إلى 2018.

1-8-مميزات التجربة التنموية الجزائرية: اتسمت التجربة التنموية بالجزائر منذ عقد السبعينات من القرن الماضي على إقامة الصناعات الثقيلة أنموذج الصناعات المصنعة والتي كانت أغلب موادها الخام مستوردة من الخارج وهي في مضمونها تطبيق لنموذج سياسة إحلال الواردات، ولم يتم التركيز خلال أغلب المراحل التنموية بالجزائر وخصوصا للقطاع الصناعي على تشجيع التصدير ولم توضع الحوافز الكافية من أجل اقتحام السوق الدولية واكتفي بتصريف هذه المنتجات في السوق المحلية اللهم إلا في قطاع المحروقات الذي كان ومازال مصدر الدخل الوحيد وضيقت عقود مهمة لتصريف الغاز مع أمريكا وبعض البلدان عندما ربطت أسعار الغاز مع أسعار النفط.

بالإضافة الى ذلك ساهمت الحوافز التي كان يقدمها القطاع الصناعي على المدى الطويل في ركوده وانهباره حيث قدمت امتيازات كثيرة منها الأجور المغربية ووفرت لأغلب العمال الشروط الضرورية للحياة الكريمة منها الحماية الاجتماعية والنقل والسكن مما أثر على القطاع الزراعي بإفراغه من العمالة وزيادة الهجرة إلى المدن وما نتج عنها من آفات اجتماعية بالإضافة الى التأثير المباشر على القطاع الصناعي الذي ارتفعت تكاليف الإنتاج به وفقد كل فرصة للمنافسة في السوق الدولية .

2-8-بعض أسباب الاخفاق في التجربة التنموية الجزائرية: أرجعت السلطات المسؤولة خلال المراحل التنموية المختلفة عن غياب الإرادة للتقييم وتحديد المسؤوليات في عدم تحقيق الأهداف المسطرة في المخططات الموضوعية واختصرت منظومة الحكم في فقر الفكر والاقتصار على الرأي الواحد والشخصانية والسلطة الفردية و لم يكن الرأي الآخر موجود وحتى وإن وجد كان شعوبيا لم يقدم حلول بقدر ما يكسب من منافع حزبية أو انتخابية وغرقت الجزائر في الفساد وكمثال على هذا لم يقدم مجلس المحاسبة على امتداد العقدين الأخيرين من الزمن تقرير واحدا عن الفساد رغم الكم الهائل وظل يمثل دور المتفرج في ذلك والذي عم البلاد برمتها وما زال يقبع رئيسه في منصبه بعد كل هذا التجاهل لحد الآن. ومن هنا أن نستنتج أن سبب الإخفاق في التجربة التنموية الجزائرية والتي لازمتها الكثير من المظاهر السيئة خلال مراحلها المختلفة منها :

ليندة بورايو/ علي حميدوش: التنمية بين البرامج الدولية والخطط الوطنية: حالة الجزائر: تجارب مقارنة

- التسيير الإداري والبيروقراطي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية والاعتبار الاجتماعي الذي سرت عليه لسنوات طويلة مازالت جل هذه المؤسسات تعرف منذ إنشائها في عجز مزمن اللهم إلا بعض المؤسسات القليلة.
- غياب مفهوم الربحية في تسيير نشاط المؤسسات الاقتصادية الوطنية على نقيض دول حديثة التصنيع التي شرعت فيه منذ البداية.
- دور القطاع الخاص في عملية التنمية بالجزائر كان ثانويا جدا في حين حظيت بالأولوية والزيادة في دول حديثة التصنيع منذ البداية.
- لم تشجع قوانين الاستثمار الصادرة منذ الاستقلال المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر ولم تكن تقدم الحوافز اللازمة لذلك اللهم إلا قانون الاستثمار الذي صدر عام 1993 والذي جاء في ظروف غير مواتية وحالة من عدم الاستقرار لا تشجع على الاستثمار في الجزائر مهما كانت الامتيازات التي يقدمها، بعدما كان من المفترض أن تكون التنمية الاقتصادية بالجزائر أن قطعت أشواط كبيرة. وفي عهد الرخاء الاقتصاد ولم كانت أسعار النفط فوق 100 دولار وحققت الخزينة العمومية أكثر من 850 مليار دولار خلال الفترة 1999-2014 عرفت هي الأخرى تزايد وتيرة الفساد الذي عرف طابع التحدي والتواطؤ بين السلطة السياسية ورجال الأعمال المصطنعين.

الخلاصة والنتائج : من خلال ما سبق يمكننا أن نبين جزء من حقيقة سبب الإخفاق في التجربة التنموية في الجزائر مع الإشارة أن التعمق في دواليب الحكم والسلطة من ناحية سيكشف بالتفصيل الأسباب الكامنة الحقيقة الإخفاقات المختلفة والأسوأ في كل تجاربنا على اختلافها، غياب التقييم والمراجعة، والوقوف على الحقائق وتزييفها مع أن اغلب المسؤولين يدركون زيف الحقائق على أرض الواقع في كل الميادين ، ومع ذلك لا أحد تساءل لماذا نقدم أرقام مغلوبة ، أو لماذا نغالط أنفسنا والمجتمع ، كل المشاريع الجزائرية لم تنجز في أوانها ولا مرة واحدة، ولا مشروع أنجز وفق المواصفات الموضوعة له، وكلها خضعت لإعادة التقييم، لماذا دائما نجري عملية إعادة التقييم لذات المشروع؟ وتزداد كلفته أضعاف ما قدر له في بدايته.

نفس الأمر ينصب على المؤسسات الاقتصادية العمومية تلك المؤسسات مفلسة و التي تعيش على دعم الدولة منذ الاستقلال، لكن الرواتب والأجور تدفع في أوانها مع كل العلاوات، لم تفكر السلطة يوما أن ترتبط الأجور والعلاوات مع المردودية والربح داخل المؤسسة الاقتصادية. كانت ومازالت الدولة تتحمل أعباء الخسائر داخل هذه المؤسسات الاقتصادية ويرتقي المدير الفاشل الذي خرب بتسييره المؤسسة إلى منصب أعلى في مؤسسة الأخرى وهكذا ينتشر الخراب في الكثير من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، نفس الأمر ينطبق على قمة الهرم في السلطة الجزائرية وعلى أغلب المسؤولين الجزائريين من رؤساء حكومات ووزراء، فقد كشفت لنا المحاكمات الأخيرة أنهم رؤوس فساد، أكثر من أي مسعى آخر، و منتفعين منه، ولو فتح ملف النواب وأعضاء مجلس الأمة ، ستكون المحصلة 50% أو أكثر منهم هم سبب الفساد في الجزائر .

إذن بالمختصر هي منظومة فاسدة رسخت لهذه القيم السيئة وانصب الأمر حتى على المجتمع وكل محاولة تصويب أو تصحيح تتحرك الدولة العميقة أو الجهات المنتفعة من الفساد، لمقاومته بشتى الطرق الممكنة، وتتظاهر أنها ضحية هذا النظام ولكن في الحقيقة هي الطرف الثاني في منظومة الفساد تمثل قاعدته.

إن تصويب أو تصحيح هذا الوضع يقتضي العودة الى إصلاح منظومة الحكم وسيادة القانون على الجميع وتطبيقه بحذافيره بدءاً من هرم سلطة إلى أبسط مواطن دون رافة أو شفقة هذا في الشق السياسي أو القانوني.

في الجانب الاقتصادي: توضع وعلى عجل كل المؤسسات الاقتصادية على المحك ويرتبط التسيير والرواتب والعلاوات ومناصب الشغل بها، بمردودية المؤسسة بدرجة أولى ، وكل إخفاق في تحقيق الأهداف الموضوعة تلحق بجميع عمال المؤسسة الضرر بدأ من المسير الأول إلى أبسط عامل بها كأن تخفض الأجور أو تخصص العلاوات ، أو تزيد ساعات العمل، أو تجمد نشاط النقابات، أو يجمد الإضرابات والتوقفات العمال الكثيرة وغيره المبررة.... الخ في الميدان الاجتماعي: القيام بنشاط اجتماعي كثيف لتحسيس المواطن بالدور الاجتماعي المنوط فيه بتحقيق التنمية والتقدم يرتبط بالرقابة المجتمعية على المظاهر السيئة والمشيئة التي تدمر قيمه الاجتماعية والأخلاقية، وأن يقابل كل سوء تصرف أو عمل سيء بالمحاربة وبشدة دون رافة في ذلك حتى يأخذ المجتمع العبرة منها.

قائمة المراجع:

1. أحمد جابر بدران التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة: مدير مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية. مصر: القاهرة، 2014.
2. محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، منشورات المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2002-.
3. 1998 مصطفى كمال السيد مفهوم التنمية ومؤشراتها مجلة رؤية جديدة، العدد 04، ديسمبر 1998 كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية عام 1993، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1993.
5. لجنة الإسكوا، التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي-حلقات الارتباط الاستراتيجية ودلالاتها – ورقة مناقشة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيويورك 1998 .
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية للعالم- للعام 1996 نيويورك 1996.
7. ايريك بوتيه، ميشيل فوكان، التطور الاقتصادي في آسيا الشرقية، تعريب: صباح ممدوح كعدان وزارة الثقافة، دمشق. 2011.
8. محمد علي السقاف، أفاق تجربة التصنيع في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بتجارب دول حديثة التصنيع الآسيوية، بنك القهامة السعودي جدة 2002.
9. عماري عمار، آثار الإصلاحات الاقتصادية على قطاع التربية الوطنية بالجزائر، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 25 - لسنة 2001، القاهرة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية 2001 .
10. يحي صالح محسن- "سياسات الإصلاح الاقتصادي في جمهورية اليمن: النتائج الاقتصادية والآثار الاجتماعية". مجلة بحوث اقتصادية، العدد 24، سنة 2001، القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2001.

11. محمد عبد الشفيق عيسى، " من التكييف الهيكلي إلى الركود الاقتصادي"، مجلة

بحوث اقتصادية، العدد 24، سنة 2001، الجمعية العربية للبحوث

الاقتصادية، القاهرة 2001.

12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكافحة الفساد، أطر دستورية لمنطقة الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخاب برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، 2014.

13. الآن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار

الجمهورية للنشر والتوزيع والإعلان، ط 1 طرابلس سنة 1990 .

14. سعيد آيت مسعودان، الثورة الجزائرية تواصل جهودها في سبيل تحرير الإنسان

والارتقاء به، مجلة المجاهد، العدد 265، شهر نوفمبر 1984 .

15. المنتدى الدولي للديمقراطية والتعاون السياقي التاريخي، مرصد منظمات المجتمع

المدني والحركات الاجتماعية، مقال على النت تاريخ التحميل

الرابط:.....2020/01/27

[http://www.democraciaycooperacion.net/contenidos-sitio-web/354/fidc-](http://www.democraciaycooperacion.net/contenidos-sitio-web/354/fidc-355/358/)

[355/358/](http://www.democraciaycooperacion.net/contenidos-sitio-web/354/fidc-355/358/)

16. حوار مع وزير الصناعة في عهد الرئيس بومدين عبد السلام بلعيد أجرته جريدة

الشعب، بتاريخ 1989/10/1 .